

Distr.: General
29 October 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

البنود ٩ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٤ و ٢٩ و ٣٣ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٣ و ٤٨ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٦٠ و ٦١ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٨٧ و ٩٣ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٠٣ و ١٠٧ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٢٢ (ق) و ١٢٤ — جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات ثقافة السلام

دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

التنمية المستدامة

تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

(الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة

للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

العولمة والاعتماد المتبادل



القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى
تقرير مجلس الأمن
منع نشوب النزاعات المسلحة
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين
الحالة في أفغانستان
الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان
مسألة قبرص
آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين
الفلسطينيين في الشرق الأدنى
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات
الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني
وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة
استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ
السلام من جميع نواحي هذه العمليات
المسائل المتصلة بالإعلام
السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض
الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان
العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية
تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين،
والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين
والمسائل الإنسانية
تقرير مجلس حقوق الإنسان
تعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم
القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية
الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب
حق الشعوب في تقرير المصير
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتهم
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي
تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك
المساعدة الاقتصادية الخاصة

تقرير محكمة العدل الدولية
تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية
إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة
الشرق الأوسط
نزع السلاح العام الكامل
خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط
معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي
تنفيذ قرارات الأمم المتحدة
تنشيط أعمال الجمعية العامة
مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد
أعضائه والمسائل ذات الصلة
تعزيز منظومة الأمم المتحدة
التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي
الصحة العالمية والسياسة الخارجية

رسالتان متطابقتان مؤرّختان ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ موجّهتان إلى
الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لطاجيكستان لدى
الأمم المتحدة

يشرفني، بصفتي رئيس مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي في نيويورك، أن أحيل
طيه نصّ الإعلان المتعلق بمكافحة كراهية الإسلام ونصّ البيان الختامي الصادر عن
الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي
الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ (انظر المرفقين
الأول والثاني).

وأرجو ممتنّا تعميم هذه الرسالة ومرفقيها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار
البنود ٩ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٤ و ٢٩ و ٣٣
و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٣ و ٤٨ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٦٠ و ٦١ و ٦٣
و ٦٤ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٨٧ و ٩٣ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٠٣ و ١٠٧
و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٢٢ (ق) و ١٢٤ من جدول الأعمال، وكوثيقة من
وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سراج الدين أصلوف
السفير، الممثل الدائم

المرفق الأول للرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠
الموجهتين إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
لپاجيكستان لدى الأمم المتحدة

إعلان صادر عن الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء
في منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن مكافحة كراهية الإسلام

مقر الأمم المتحدة، نيويورك - ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

نحن، وزراء خارجية ورؤساء وفود الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي
المشاركة في الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي عقد
في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ تحت شعار "مكافحة كراهية الإسلام"، نعلن
ما يلي:

بينما ندرك أهمية حوار الحضارات وتوسيع نطاق العلاقات والتعاون بين العالم
الإسلامي والثقافات والحضارات الأخرى، نؤكد من جديد التزامنا بمواصلة جهودنا على
صعيد التفاعل مع الغرب لإبراز مبادئ الإسلام الحقّة والتصدي لما نبأه معاً من تحديات.
غير أننا نعرب عن أسفنا الشديد وقلقنا العميق إزاء تزايد الأعمال التي ترتكب من منطلق
كراهية الإسلام، واتخاذ التعصّب ضد المسلمين وكراهيتهم اتجاهها تصاعدياً، وتزايد عدد
حوادث العنف ضد المسلمين في بعض المجتمعات الغربية.

ونحن نرى أن ثقافة التعايش السلمي والتسامح بين الطوائف والأديان التي يسعى
المجتمع الدولي إلى إحلالها هي الآن مهددة من المتعصبين والمتطرفين ومن خطاب كراهية
الأجانب الذي بات يتردد كثيراً على لسان أقلية من السياسيين المتطرفين الذين يعمدون، في
إطار سعيهم وراء المكاسب السياسية محلياً، إلى استغلال الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية
التي تواجهها مجتمعاتهم لتأجيج كراهية الإسلام والمسلمين من خلال التشهير بهم وتكريس
القوالب النمطية السلبية المرتبطة بهم.

ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن في الإساءة إلى الإسلام وتلطيخ سمعة المسلمين والحطّ
من قدرهم وتشويه معتقداتهم وشخصياتهم المقدّسة إهانة لمشاعر المسلمين الدينية المتحدّرة
وامتهان لكرامتهم وانتهاك لحقوقهم الأساسية كبشر، مما يدمّر نسيج المجتمعات بما فيها من
تعددية ثقافية. ونحن نرفض كل أعمال ومحاولات ربط الإسلام بالإرهاب زيفاً. وما أبعد
هذا الافتراء عن الحقيقة. فكلمة إسلام أصلها سلام. ومثل هذه القولية يفضي إلى التمييز

ويضع تحديات خطيرة ومتعددة الأبعاد في طريق إحلال السلام والأمن والاستقرار عالميا وإقليميا.

وفي الوقت الذي نؤيد فيه جميع المبادرات الرامية إلى نشر الاعتدال والتسامح وتشجيع الحوار الهادف إلى نبذ العنف والتطرف، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى بذل جهود جماعية في سبيل منع التحريض على كراهية المسلمين والتمييز ضدهم، وإلى اتخاذ تدابير فعّالة لوقف قبولية الناس بشكل سلمي على أساس الدين أو المعتقد أو العرق. ونحن ندعو المجتمع الدولي إلى التحرك على صعيدي السياسات والتطبيق العملي لوقف حملات إشاعة الخوف والتدابير التمييزية المنطلقة من كراهية الأجانب، فهي تشكل خطرا يهدّد التعايش السلمي بين الثقافات والحضارات والأمم وتخلق بيئة سلبية تبعث على العنف وانتهاك حقوق الإنسان للأفراد والمجتمعات. كما أننا نحث المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير ملموسة لخلق بيئة قوامها احترام جميع الأديان.

ونحن ندعو إلى التوعية عالميا بما لتساعد كراهية الإسلام من آثار على السلام والأمن العالميين، وندعو قادة المجتمع الدولي إلى البرهنة على ما لديهم من إرادة سياسية جماعية لمعالجة هذه القضية على وجه الاستعجال. ونحن نشدد على وجوب أن يتم تحت مظلة الأمم المتحدة، وجزء منها مجلس حقوق الإنسان، إعداد صك ملزم قانونا لتعزيز احترام جميع الأديان والقيم الثقافية ومنع التعصب والتمييز والتحريض على كراهية الناس من أي فئة أو دين.

ونحن ندعو مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى إنشاء مرصد في المفوضية بهدف رصد وتوثيق الأعمال المفضية إلى التحريض على ممارسة الكره والعداء والعنف بسبب الدين.

وبالإشارة إلى الأحداث المؤسفة التي وقعت مؤخرا فيما يتصل بـ "يوم حرق المصاحف"، نعرب عن تقديرنا لما تم بثّه من بيانات عبّر فيها بقوة عن مبادئه النبيلة كل من السلطات الأمريكية وقادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين وقادة العالم. ونحن نؤكد أن حوار الحضارات القائم على الاحترام المتبادل والتفاهم بين الشعوب ينبغي أن يوظّف بفعالية لتعزيز رفاه الإنسان وتقدمه وتوطيد السلام والأمن الدوليين ونشر التسامح وتحقيق الوئام العالمي.

ونطلب إلى الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن يستمرّ في مبادراته للتصدّي لكراهية الإسلام بفعالية من خلال المناقشات والمداولات التي تجرى في مختلف المحافل الدولية.

الضميمة الأولى

تقرير اجتماع اللجنة السادسة الخاصة بفلسطين التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي المقدم إلى الاجتماع التنسيق السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

مقر الأمم المتحدة - نيويورك ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

أولاً: عقدت اللجنة السادسة الخاصة بفلسطين التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في مقر الأمم المتحدة بنيويورك بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ اجتماعاً برئاسة معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

ثانياً: شارك في الاجتماع أصحاب المعالي وزراء خارجية الدول الأعضاء في اللجنة وهي:

جمهورية باكستان الإسلامية

جمهورية السنغال

جمهورية غينيا

دولة فلسطين

ماليزيا

شاركت جمهورية مصر العربية في الاجتماع بصفة ضيف

ثالثاً: افتتح الأمين العام الاجتماع بكلمة أكد فيها الموقف الثابت لمنظمة المؤتمر الإسلامي من قضية فلسطين والقدس الشريف، ودعا إلى تضافر الجهود من أجل وقف العدوان الإسرائيلي المتصاعد ضد الشعب الفلسطيني.

رابعاً: ألقى وزير الخارجية الفلسطيني كلمة تضمنت شرحاً مستفيضاً حول الأوضاع في الأراضي الفلسطينية وتصاعد العدوان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني. وتضمنت كلمته أيضاً شرحاً للوضع الخطير الذي تشهده الأراضي الفلسطينية، خاصة مدينة القدس الشريف، نتيجة استمرار بناء حدار الفصل العنصري، والنشاطات الاستيطانية، والإجراءات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية والمهادفة إلى تهويد المدينة المقدسة.

خامساً: ساهم أعضاء اللجنة بمدخلات أكدوا فيها وقوف دولهم إلى جانب الحق الفلسطيني ودعمهم للموقف الفلسطيني الثابت وطالبوا المجتمع الدولي، وخاصة أعضاء اللجنة الرباعية، بتحمل مسؤولياتهم تجاه إلزام إسرائيل بوقف انتهاكاتها للقانون الدولي ومنعها من الاستمرار في اعتداءاتها على الشعب الفلسطيني، وكذلك الضغط على

إسرائيل من أجل رفع حصارها عن قطاع غزة ووقف جميع النشاطات الاستيطانية والانتهاكات في مدينة القدس، واستئناف عملية السلام وفق الأسس التي قامت عليها، وتنفيذ خارطة الطريق، والقرارات الدولية الخاصة بفلسطين والتراع العربي الإسرائيلي.

سادساً: رفعت اللجنة التوصيات التالية إلى الاجتماع التنسيق لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي:

- ١ - أكد الاجتماع جميع القرارات الصادرة عن المؤتمرات الإسلامية وعن لجنة القدس ذات الصلة بقضية فلسطين والقدس والتراع العربي الإسرائيلي.
- ٢ - أكد الاجتماع مجدداً مركزية قضية القدس الشريف للأمة الإسلامية، وضرورة المحافظة على طابعها العربي والإسلامي والدفاع عن حرمة الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة. وجدد إدانته لإسرائيل لما تقوم به من إجراءات غير قانونية وغير شرعية ترمي إلى تغيير وضع المدينة وتركيبها السكانية وطابعها العربي الإسلامي، ولا سيما من خلال الممارسات الاستعمارية غير القانونية، بما فيها أنشطتها الاستيطانية وبناء جدار الفصل العنصري داخل المدينة وحولها وعزلها عن محيطها الفلسطيني.
- ٣ - أكد الاجتماع مجدداً دعمه المبدئي لحق الشعب الفلسطيني في نيل استقلاله الوطني وممارسة سيادته في إطار دولته الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف. وأكد مرة أخرى حقوق اللاجئين الفلسطينيين بموجب القانون الدولي وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ (د-٣) الصادر في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. وأكد الاجتماع من جديد تضامنه مع الشعب الفلسطيني في كفاحه، من أجل تقرير المصير.
- ٤ - أدان الاجتماع بقوة استمرار السياسات والممارسات الإسرائيلية غير الشرعية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشريف، وطرد الفلسطينيين من القدس، وجريمة هدم منازل الفلسطينيين التي تقوم إسرائيل باقترافها في مختلف أنحاء مدينة القدس المحتلة.
- ٥ - أكد الاجتماع عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشريف والهادفة إلى ضمها وتهويدها وتغيير طبيعتها السكانية والجغرافية، وحذر من خطورة الحفريات التي تجريها إسرائيل تحت المسجد الأقصى المبارك. وطالب المجتمع الدولي، وتحديدًا مجلس الأمن في الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو، بتحمل مسؤولياته في إلزام إسرائيل

باحترام القانون الدولي ووضع حد لممارساتها غير القانونية وغير الشرعية في مدينة القدس المحتلة.

- ٦ - أدان الاجتماع كذلك وبقوة السياسة والممارسات الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية داخل الأراضي الفلسطينية من خلال أنشطتها الاستيطانية وبناء الجدار التوسعي الذي تسبب في مصادرة آلاف الدونمات، وعزل عشرات البلدات والقرى والمدن الفلسطينية.
- ٧ - دعا الاجتماع المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته في معاقبة إسرائيل ومسؤوليها لارتكابهم جريمة الاعتداء على قافلة الحرية، والضغط على إسرائيل لرفع الحصار والإغلاق المفروض على قطاع غزة، وإزالة الحواجز التي تقطع أوصال الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وتعيق حركة المواطنين.
- ٨ - أدان الاجتماع تحدي إسرائيل للرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وعدم امتثالها لقرار الجمعية العامة دإط-١٥/١٠ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، ومواصلتها بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة وداخل القدس الشرقية وحولها، ومن ثم دعا الاجتماع مرة أخرى إلى احترام الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية وتنفيذ القرار دإط-١٥/١٠، ودعا جميع الدول إلى فرض إجراءات عقابية ضد الكيانات والشركات التي تسهم في بناء الجدار.
- ٩ - دعا الاجتماع الدول الأعضاء إلى اتخاذ التدابير اللازمة من أجل منع أي منتج من منتجات المستوطنات الإسرائيلية من دخول أسواقها بموجب الالتزامات التي تفرضها المعاهدات الدولية، ومنع المستوطنين الإسرائيليين من دخول أراضيها، وفرض عقوبات على الشركات والهيئات التي تساهم في بناء الجدار وغيرها من الأعمال غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- ١٠ - أكد الاجتماع ضرورة تطبيق القرارات الدولية ذات الصلة بقضية فلسطين، وضرورة تطبيق مبادئ وقرارات القانون الدولي، بما فيها قانون حماية الإنسان، وخاصة القرارات المنصوص عليها في معاهدة جنيف والمتعلقة بحماية المدنيين أثناء وقت الحرب، الصادرة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩.
- ١١ - أكد الاجتماع من جديد دعمه للسلام الشامل المستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) وكذلك المبادئ المتفق عليها والتي تدعو إسرائيل إلى الانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس

الشريف وغيرها من الأراضي العربية الأخرى المحتلة. وجدّد الاجتماع في هذا الصدد، دعمه لمبادرة السلام العربية التي أقرتها القمة العربية الرابعة عشرة في بيروت بلبنان في عام ٢٠٠٢، ورحب بقرارات القمم العربية بشأن تفعيل المبادرة وفقاً للإطار السياسي الذي يقوم على أن مبادرة السلام المطروحة اليوم لن تبقى على الطاولة طويلاً، وأن طرحها مرتبط بقبول إسرائيل لها، وأن تفعيلها مرتبط ببدء تنفيذ إسرائيل لالتزاماتها في إطار المرجعيات الأساسية لتحقيق السلام العادل والشامل.

١٢ - دعا الاجتماع المجتمع الدولي واللجنة الرباعية الدولية لبذل الجهود اللازمة من أجل تطبيق خارطة الطريق وتنفيذ مقتضياتها لتحقيق أهدافها وأغراضها المعلنة وفقاً للقانون الدولي. وأعرب عن رفضه المطلق للمواقف والإجراءات التي تتعارض مع قواعد الشرعية الدولية ومرجعيات عملية السلام، ويطالب الدول والمنظمات الدولية كافة بعدم الاعتراف أو التعامل مع أي ضمانات أو وعود يترتب عليها الانتقاص من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

١٣ - أعرب الاجتماع عن القلق الشديد من الظروف المأساوية التي يعيشها المعتقلون الفلسطينيون والعرب في السجون والمعتقلات الإسرائيلية، ويطالب المجتمع الدولي ممثلاً في المنظمات الإنسانية والحقوقية الدولية بالعمل على فضح الممارسات الإسرائيلية اللاإنسانية في السجون الإسرائيلية، والضغط على إسرائيل للإفراج عن جميع الأسرى المحتجزين في سجونها.

١٤ - دعا الاجتماع إلى مشاركة أكثر فعالية للأمم المتحدة في إنجاح عملية السلام في الشرق الأوسط، وأكد استمرار المسؤولية الثابتة للأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين حتى يتم إيجاد حل عادل وشامل لكل جوانبها يكفل إنهاء الاحتلال وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

١٥ - شدّد الاجتماع على الحاجة إلى متابعة التأكد من عدم شمول أوراق الاعتماد الإسرائيلية لدى الأمم المتحدة الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. بما فيها القدس الشرقية.

١٦ - جدّد الاجتماع مطالبته الدول والمؤسسات والهيئات الدولية بالالتزام بالقرارات الدولية بشأن مدينة القدس باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية والعربية

المحتلة عام ١٩٦٧، ويدعوها كذلك إلى عدم المشاركة في أي اجتماع أو نشاط يخدم أهداف إسرائيل في تكريس احتلالها وضمها للمدينة المقدسة.

١٧ - أدان الاجتماع مسعى إسرائيل تغيير الأسماء الجغرافية للمناطق الواقعة تحت احتلالها، وطالب العالم عدم الإذعان للمحاولات الإسرائيلية الهادفة إلى تزوير الواقع الجغرافي للمناطق المحتلة في انتهاك صارخ للقانون الدولي.

١٨ - أكد الاجتماع ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٧ (١٩٦٧) بشأن عودة النازحين الفلسطينيين، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤ (د-٣) الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم باعتبارهما ركنين أساسيين من أركان الحل العادل والشامل.

١٩ - أكد الاجتماع المسؤولية المستمرة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في تأدية مهامها تجاه جميع أبناء الشعب الفلسطيني في كل أماكن وجودهم. بموجب قرار الجمعية العامة بهذا الشأن. ودعا الدول الأعضاء في المنظمة إلى دعم وكالة (الأونروا) لتمكينها من الاستمرار في تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين.

٢٠ - جدد الاجتماع مطالبته للدول الأعضاء بالالتزام بالقرارات الصادرة عن اجتماعات القمة ومؤتمرات وزراء الخارجية الإسلامية الخاصة بقضية فلسطين والتراع العربي الإسرائيلي عند التصويت في الأمم المتحدة والمحافل الدولية.

٢١ - قرر الاجتماع تكليف الأمين العام اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز الاتصالات والتنسيق بشأن قضية فلسطين والتراع العربي الإسرائيلي بين منظمة المؤتمر الإسلامي وكل من جامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي، وحركة عدم الانحياز، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة؛ والإعراب عن التقدير لمواقف هذه المؤسسات التضامنية ومساندتها لنضال الشعب الفلسطيني العادل.

الضميمة الثانية

تقرير اجتماع فريق اتصال منظمة المؤتمر الإسلامي المعني بجامو وكشمير المقدم إلى الاجتماع التنسيق السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

مقر الأمم المتحدة، نيويورك - ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

اجتمع فريق الاتصال المعني بجامو وكشمير في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ على المستوى الوزاري، وذلك على هامش الاجتماع التنسيق السنوي المعقود في نيويورك.

وافتح أعمال الاجتماع معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلي، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الذي أكد مجددا دعم المنظمة التام وتضامنها الكامل مع أبناء شعب جامو وكشمير. وفي معرض إشارته إلى موجة العنف الأخيرة التي ارتكبتها القوات الهندية في حق أبناء الشعب الكشميري، أطلع المجتمعين على موقف منظمة المؤتمر الإسلامي في هذا الشأن ودعا الهند مجددا إلى وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة.

ثم استمع الاجتماع بعد ذلك لكلمات ألقاها أعضاء فريق الاتصال الموقرون أكدوا من خلالها دعمهم الدؤوب لأبناء شعب جامو وكشمير داعين إلى إيجاد حل سلمي للتراع في جامو وكشمير.

كما ألقى الممثلون الحقيقيون لأبناء شعب جامو وكشمير كلمات في الاجتماع. ويُعرض هذا التقرير على الاجتماع التنسيق السنوي بغرض النظر فيه.

الضميمة الثالثة

تقرير اجتماع فريق اتصال منظمة المؤتمر الإسلامي المعني بالصومال

نيويورك - ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

اجتمع فريق اتصال منظمة المؤتمر الإسلامي المعني بالصومال على مستوى الوزراء في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ على هامش الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء الخارجية المنعقد في نيويورك. وقد استعرض الاجتماع آخر المستجدات في الصومال وأطلع على معلومات من نائب رئيس الوزراء وزير الصيد البحري والموارد البحرية الصومالي، البروفيسور عبد الرحمن آدم إبراهيم، ومن الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي. كما استمع إلى مداخلات من أعضاء آخرين في فريق الاتصال. وخلال المداولات بشأن السبل والوسائل الكفيلة بالمساهمة في استعادة السلام الدائم لهذا البلد، اتفق الاجتماع على ما يلي:

١' أكد الاجتماع مجددا احترامه لوحدة الصومال واستقراره وسلامة أراضيه، وحث جميع البلدان على ذلك.

٢' أدان الاجتماع جميع أعمال التمرد والعنف التي تستهدف الحكومة الاتحادية الانتقالية وموظفيها والأشخاص الأبرياء، مؤكدا أن مثل هذه الأعمال الإجرامية تتنافى مع قيم الإسلام السمحة، وداعيا المسلحين إلى التخلي عن أسلحتهم والانضمام إلى العملية السلمية.

٣' أكد الاجتماع مجددا دعمه الكامل للحكومة الاتحادية الانتقالية بقيادة الرئيس شيخ شريف أحمد، وشجعها على مواصلة جهودها الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية وفق اتفاق جبوتي للسلام الذي يبقى الأساس الوحيد المعترف به دوليا للوصول إلى تسوية سلمية شاملة للتراع في الصومال.

٤' أثنى الاجتماع على مبادرة منظمة المؤتمر الإسلامي الخاصة بفتح مكتب لتنسيق العمليات الإنسانية في مقديشو، وحث الشركاء الآخرين في الصومال على تعزيز حضورهم في هذا البلد وتكثيف انخراطهم مع الحكومة الاتحادية.

٥' طلب الاجتماع من الدول الأعضاء زيادة مساعدتها للحكومة الاتحادية في جهود بناء السلم خلال ما تبقى من الفترة الانتقالية، مذكرا المجتمع الدولي بالوفاء بالتزاماته من خلال تكثيف مساعدته للحكومة الاتحادية الانتقالية، ولا سيما في المجال الأمني، والوفاء بجميع تعهداته على نحو ما تضمنه إعلان

اسطنبول الصادر في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٠. وفي هذا الصدد، أثنى على كل من تركيا والأمم المتحدة لتنظيمهما المشترك لمؤتمر اسطنبول المعني بالصومال. كما أعرب عن تقديره البالغ للاتحاد الأفريقي وللهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) والبعثة الأفريقية في الصومال لما تقدمه من تضحيات ودعم ملموس للحكومة الاتحادية الانتقالية.

الضميمة الرابعة

تقرير فريق اتصال منظمة المؤتمر الإسلامي المعني بسيراليون

نيويورك - ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

اجتمع فريق اتصال منظمة المؤتمر الإسلامي المعني بسيراليون على المستوى الوزاري وذلك على هامش الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية المنظمة المعقود في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ واستعرض آخر الأوضاع في ذلك البلد.

١ - أعرب الاجتماع عن ارتياحه إزاء التقدم المحرز في مجالات الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد في سيراليون، وحث الزعماء السياسيين والشعب على نبذ العنف والتعصب السياسي، وعلى تطوير ثقافة وطنية للسلام والحوار والتشارك.

٢ - أقر الاجتماع بالتقدم الهام الذي أحرزته سيراليون في مجالات تطوير الهياكل الأساسية والتعليم والزراعة في جميع أنحاء البلد في ظل القيادة المقتدرة لفخامة الرئيس إرنست باي كوروما، بالرغم من التحديات الاقتصادية التي تواجه سيراليون.

٣ - أعرب الاجتماع عن شكره وتقديره لكل من دولة قطر وماليزيا وبروني دار السلام وصندوق التضامن الإسلامي على الدعم المالي الذي قدمته لصندوق منظمة المؤتمر الإسلامي الائتماني لدعم سيراليون.

٤ - دعا الاجتماع الجهات المعنية إلى تقديم مقترحات عملية تهدف إلى منح صندوق المنظمة الائتماني لدعم سيراليون فرصة جديدة لاستعادة نشاطه، إذ لم يعد قادراً على تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الماسة بسبب موارد المالية الشحيحة التي استنفدت منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

٥ - أعرب الاجتماع عن شكره للمجتمع الدولي، ولإدارة التنمية الدولية/المملكة المتحدة، والدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ومؤسساتها المالية التي اضطلعت بدور هام في المؤتمر الدولي للمانحين الذي عقدته المنظمة وإدارة التنمية الدولية في لندن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

٦ - أحاط الاجتماع علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج بناء القدرات في إطار مشروع زراعة نخيل الزيت في سيراليون والجهود الكبيرة التي بذلتها حكومة سيراليون لتسوية المسائل التسع التي حددها بعثة التقييم المشتركة بين ماليزيا والبنك الإسلامي للتنمية في الفترة من ١٠ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ تيسيراً لعملية تنفيذ خطط إنقاذ المشروع.

الضميمة الخامسة

تقرير اجتماع فريق اتصال منظمة المؤتمر الإسلامي المعني بالعراق المقدم إلى الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

مقر الأمم المتحدة - نيويورك، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

- ١ - اجتمع فريق اتصال منظمة المؤتمر الإسلامي المعني بالعراق على هامش الاجتماع التنسيقي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في المنظمة المعقود في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، واستعرض آخر تطورات الوضع في العراق.
- ٢ - ترأس الاجتماع الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي وحضرته وفود من أذربيجان ومصر والعراق وباكستان والسنغال.
- ٣ - استذكر الاجتماع جميع القرارات الصادرة عن مجلس وزراء الخارجية بشأن العراق والتي أكدت ضرورة صون سيادة العراق واستقلاله السياسي ووحدته الوطنية وسلامة أراضيه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية وإدانة العنف والإرهاب بجميع أشكاله.
- ٤ - أثنى الاجتماع على الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لوضع حد لأعمال العنف والإرهاب من خلال خطة المصالحة الرامية إلى منح الفرصة لمختلف المكونات السياسية والدينية والعرقية من أبناء الشعب العراقي من أجل المشاركة السلمية في العملية السياسية والجهود المتصلة المتعلقة بإعادة إعمار العراق. وشدد الاجتماع على ضرورة تعزيز الحوار الوطني والمصالحة والمشاركة السياسية الموسعة لضمان وحدة البلاد وأمنها واستقرارها وإحلال السلام فيها.
- ٥ - أشاد الاجتماع بالانتخابات التي جرت في ٧ آذار/مارس ٢٠١٠ والتي عبر فيها الشعب العراقي عن تصميمه على اختيار الطريق الديمقراطي في إدارة البلد وأكد أهمية تشكيل حكومة عراقية قوية يشترك فيها جميع أطراف الشعب العراقي وخاصة وأن أمام العراق تحديات كبيرة تتمثل في بسط الأمن وإعادة إعمار العراق.
- ٦ - طالب الاجتماع الأمانة العامة بالعمل على دعم العراق في مرحلة إعادة الإعمار والتنمية وذلك وفقا لمجالات التعاون المشتركة المتفق عليها في البيان المشترك الذي صدر في أعقاب الزيارة الرسمية لمعالي الأمين العام إلى العراق في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩ على رأس وفد من كبار مسؤولي الأمانة العامة والهيئات الفرعية والوكالات

المتخصصة والمؤسسات المنتمية، وأكد الاجتماع على ضرورة الاستمرار في عقد اجتماعات دورية بين الجانب العراقي والأمانة العامة للمنظمة وأجهزتها المختلفة لتنفيذ البيان المشترك.

٧ - أستذكر الاجتماع اعتماد منظمة المؤتمر الإسلامي، في سابقة ناجحة، وثيقة مكة المكرمة بشأن الوضع في العراق في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، ويؤكد ضرورة قيام الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ هذه الوثيقة الهامة الدعوة إلى إقامة مؤتمر في بغداد في إطار مساهمة المنظمة في تحقيق المصالحة الوطنية من خلال تعزيز الوحدة وتماسك الصف بين السنة والشيعة للعمل من أجل بناء عراق مستقر وآمن وديمقراطي ومزدهر وموحد.

٨ - أدان الاجتماع أعمال العنف التي وقعت مؤخرا في العراق. كما أعرب عن دعمه للجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لوضع حد لدوامة العنف ودحر الإرهاب من خلال خطة المصالحة الرامية إلى منح الفرصة لمختلف المكونات السياسية والدينية والعرقية من أبناء الشعب العراقي من أجل المشاركة السلمية في العملية السياسية والشروع في إعادة إعمار العراق.

٩ - رحب الاجتماع بنتائج جميع المؤتمرات الموسعة لبلدان حوار العراق، وحث بلدان حوار العراق على مواصلة تعاونها مع الحكومة العراقية.

١٠ - أعرب الاجتماع عن تقديره للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي حافظت على حضورها الدبلوماسي في العراق، وأشاد بإعلان العديد من البلدان الإسلامية تعيين سفراء لها لدى العراق، ودعا جميع الدول الأعضاء الأخرى في المنظمة إلى فتح، أو إعادة فتح سفاراتها في العراق. كما دعا الاجتماع الدول الأعضاء إلى إلغاء ديونها المستحقة على العراق وذلك في إطار مساهمتها في إعادة إعمار العراق. وأشاد الاجتماع في هذا الصدد بالدول الأعضاء التي ألغت ديونها المستحقة على العراق.

١١ - أشاد الاجتماع بالأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي على كل المساعي والمبادرات التي يقوم بها من أجل ضمان السلم والاستقرار في العراق.

الضميمة السادسة

تقرير اجتماع فريق اتصال منظمة المؤتمر الإسلامي المعني بالبوسنة والهرسك

مقر الأمم المتحدة، نيويورك - ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

- ١ - اجتمع فريق الاتصال الوزاري التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعني بالبوسنة والهرسك في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.
- ٢ - تحدث الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلي، وأعضاء آخرون في فريق الاتصال، في الاجتماع.
- ٣ - ألقى ممثل البوسنة والهرسك كلمة موجزة في الاجتماع عن الحالة الراهنة في البوسنة والهرسك.
- ٤ - ناقش الاجتماع بتعمق التطورات في البوسنة والهرسك، وأكد مجدداً دعم المنظمة للحفاظ على وحدة البوسنة والهرسك، وسلامتها الإقليمية، وسيادتها، وشخصيتها الدولية ضمن حدودها المعترف بها دولياً، كدولة مكتفية ذاتياً ومؤدية لكامل مهامها وقادرة على ممارسة سلطاتها والوفاء بالتزاماتها الدولية بدون وضع آليات تعويق مطلقة، فضلاً عن هياكلها المتعددة الأعراق والثقافات والديانات. وأكد فريق الاتصال، في هذا الصدد، على أهمية تمتع الهياكل القانونية للبوسنة والهرسك بسلطات اتخاذ القرار من أجل حسن أداء الدولة لعملها، وشدد على ضرورة تحسين أية آليات موجودة قد تعوق ممارسة هذه السلطات، في إطار عملية الإصلاح الدستوري.
- ٥ - أعرب الاجتماع عن إدانته للدعوات الصريحة التي أطلقها في الآونة الأخيرة مسؤولون على أعلى مستوى في الدولة ينتمون إلى القومية الصربية لانفصال جزء من البوسنة والهرسك. واعتبر تلك البيانات تهديداً للسلام والاستقرار في البوسنة والهرسك وفي المنطقة.
- ٦ - كما كرّر فريق الاتصال، كونه جزءاً من المجتمع الدولي يراقب بعناية الوضع في البوسنة والهرسك في معرض إشارته إلى التقرير الصادر عن اجتماعيه السابقين اللذين عُقدا في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في تركيا، تأكيد عزمه على الإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى كفالة مضي البوسنة والهرسك نحو الاندماج في الهياكل الأوروبية والأوروبية الأطلسية.
- ٧ - أعرب الاجتماع عن قلقه البالغ إزاء عدم التنفيذ الكافي للعناصر الرئيسية في اتفاق دايتون للسلام، ولا سيما ما يتصل منها ببناء مؤسسات الدولة والإطار التنظيمي وعودة اللاجئين والنازحين إلى أماكنهم الأصلية.

٨ - لاحظ الاجتماع أن عدم تنفيذ بعض العناصر الرئيسية من اتفاق دايتون للسلام يُعرقل عملية إعادة الإعمار والتحول الديمقراطي وقيام الدولة المتكاملة في البوسنة والهرسك. وأعرب الاجتماع عن قلقه من أن تكون هذه الانتهاكات، ولا سيما منها تلك المتعلقة بحق اللاجئين في العودة، قد رسخت العراقيل ومنعت شعب البوسنة والهرسك من إعادة بناء مجتمع متعدد الثقافات. وشدد الاجتماع على ضرورة بذل مزيد من الجهود وعلى العمل من أجل تنفيذ هذه العناصر واحترام الجوانب الأخرى من اتفاق دايتون احتراماً كاملاً، لا سيما فيما يتعلق بحقوق البوسنة والهرسك في أملاك الدولة التي تم تثبيتها في اتفاق دايتون وما تلاه من اتفاقات دولية.

٩ - دعا فريق الاتصال التابع للمنظمة المجتمع الدولي إلى أخذ هذه القضايا في الاعتبار بصورة جدية بوصفها جزءاً من عملية الإصلاح الدستوري.

١٠ - وبما أن أهداف وشروط الصيغة "٢+٥" (ممتلكات الدولة الدفاعية، وسيادة القانون، والكفاية المالية، ووضع بريكو، والتوقيع على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي، وقرار مجلس تنفيذ السلام بشأن الحالة السياسية المستقرة) التي حددها مجلس تنفيذ السلام في اجتماعه في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٨ من أجل إغلاق مكتب الممثل السامي، لم تُنفذ تنفيذاً تاماً وبما أن رزمة الإصلاحات الدستورية التي وضعها المجتمع الدولي لم تحظ بمصادقة أصحاب المصلحة في البوسنة والهرسك عليها، فقد شدد فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي على أن أية خطوة مبكرة للانتقال من مكتب الممثل السامي إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي ينبغي دراستها بعناية بما يسمح للدولة المركزية في البوسنة والهرسك بأن تعمل بصورة مرضية.

١١ - وشدد فريق الاتصال على أهمية سيادة القانون كجزء من أي تسوية تؤثر على مستقبل البلد، ودعا جميع الأطراف الفاعلة المحلية والدولية إلى التركيز على ضرورة الوفاء الكامل بالالتزامات القانونية القائمة عند تقديم حلول بشأن المستقبل.

١٢ - وكرر الاجتماع التأكيد أن دور المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في تحقيق العدالة في المنطقة يكتسي أهمية كبيرة في منع تكرار أية أحداث مأساوية مستقبلاً في هذه المنطقة الحساسة.

١٣ - ودعا الاجتماع الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى متابعة الحالة في البوسنة والهرسك متابعة نشطة في إطار تنفيذ القرار الذي اعتمدته الاجتماع السابع والثلاثون لمجلس وزراء الخارجية في دوشنبه. كما أهاب الاجتماع بالدول الأعضاء في المنظمة وبالمؤسسات المالية التابعة للمنظمة المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني التابع للمنظمة من أجل عودة

المشردين في البوسنة والهرسك وبغية تمكين الصندوق من الاستمرار في الاضطلاع بأنشطته في مجالي إعادة الإعمار والتنمية في البوسنة والهرسك.

١٤ - وأعرب الاجتماع مرة أخرى عن شكره وتقديره للأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي على إعادة تنشيط فريق الاتصال المعني بالبوسنة والهرسك ودعا إلى عقد اجتماعات منتظمة لفريق الاتصال من أجل مواصلة تقديم دعم المنظمة إلى شعب البوسنة.

المرفق الثاني للرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠
الموجهتين إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
لطاجيكستان لدى الأمم المتحدة

البيان الختامي

للاجتماع التنسيق السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة
المؤتمر الإسلامي

مقر الأمم المتحدة - نيويورك ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

١ - عقد وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الاجتماع التنسيق
السنوي بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ برئاسة معالي السيد
همروخان ظريفي، وزير خارجية جمهورية طاجيكستان. وحضر الاجتماع ممثل الأمين العام
للأمم المتحدة.

٢ - أكد الاجتماع مجددا عزم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على توطيد
أواصر التعاون مع الأمم المتحدة وفقا لميثاقها من أجل معالجة ما يواجهه العالم من تهديدات
وتحديات متعددة. وأكد الاجتماع مجددا أن الأمم المتحدة تبقى آلية عالمية لا غنى عنها لتعزيز
الرؤية المشتركة لعالم ينعم بقدر أكبر من السلم والأمن والرفاهية. وأعرب الاجتماع عن
ارتياحه لتوسع نطاق العلاقات بين منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة ولما يتم من
اتصالات منتظمة بين الأمينين العامين للمنظمتين. وفي هذا السياق، رحب الاجتماع بنتائج
اجتماع التعاون الذي يعقد بين منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة مرة كل سنتين،
والذي عقد في مقر مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا) في استنبول
في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٠

٣ - حث الاجتماع الدول الأعضاء كافة على المشاركة بفعالية وعلى أرفع مستوى في
الدورة الثانية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي المقرر عقدها في شرم الشيخ بمصر يومي ١٦
و ١٧ آذار/مارس ٢٠١١.

٤ - أعرب الاجتماع عن عرفانه للأمين العام للمنظمة لدوره في تعزيز مصالح العالم
الإسلامي وقضاياها والدفاع عنها، وفي تحسين صورة المنظمة باعتبارها لاعبا ذا شأن على
الساحة الدولية.

٥ - وإذ أكد الاجتماع مجددا التزامه التام برؤية منظمة المؤتمر الإسلامي ومهمتها وولايتها الجديدة على نحو ما ورد في ميثاقها وفي برنامج عمل العشر سنوات، وبجميع القرارات السابقة التي اعتمدت على مستوى القمة وعلى مستوى مجلس وزراء الخارجية، أقر بأن العالم الإسلامي لا يزال يواجه تحديات صعبة في القرن الحادي والعشرين.

٦ - أكد الاجتماع مجددا الطابع المركزي لقضية القدس الشريف بالنسبة للأمة الإسلامية جمعاء، وأكد الطابع الفلسطيني والعربي والإسلامي للقدس الشرقية المحتلة وضرورة الدفاع عن حرمة الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة. وأكد مجددا إدانته الشديدة لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لعدوانها المستمر على الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة في القدس الشريف. وفي هذا الصدد، أعرب الاجتماع عن قلقه البالغ وإدانته بصفة خاصة للتدابير الإسرائيلية الاستعمارية المتصاعدة، بما فيها الأنشطة الاستيطانية الجارية، ونقل المزيد من المستوطنين الإسرائيليين وبناء الجدار في المدينة المقدسة وما حولها، وأعمال الحفريات غير القانونية تحت المسجد الأقصى، والهدم المتزايد لبيوت الفلسطينيين، وطرد الأسر الفلسطينية من المدينة، ومصادرة المزيد من الأراضي والمنازل والممتلكات الفلسطينية، وحرمان الفلسطينيين من حقوق الإقامة في المدينة، وهي إجراءات ترمي جميعها إلى إفراغ المدينة بصورة غير قانونية من سكانها الفلسطينيين. ودعا الاجتماع إلى اتخاذ إجراء عاجل من أجل الوقف التام لجميع التدابير الإسرائيلية غير القانونية الرامية إلى تغيير التشكيلة السكانية للمدينة المقدسة وطابعها وطبيعتها الجغرافية ووضعها القانوني.

٧ - أشاد الاجتماع بالجهود التي يبذلها جلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس وبيت مال القدس، حفاظا على هوية مدينة القدس الشريف ودعمًا لصمود أهلها.

٨ - أكد الاجتماع أن جميع هذه التدابير الاستعمارية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تعد انتهاكات صارخة للقانون الدولي، بما فيه اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، واستخفافا فاضحا بالرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر يوم ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وطالب الاجتماع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بوقف جميع أنشطتها الاستيطانية فورا، ووقف بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

٩ - أدان الاجتماع إسرائيل لمواصلتها فرض عقاب جماعي على أبناء الشعب الفلسطيني، ولا سيما الحصار المخالف للقانون المفروض على قطاع غزة الذي له أثر خطير على الظروف الإنسانية. وطالب الاجتماع إسرائيل بالوقف الفوري للعقاب الجماعي غير القانوني في حق أبناء الشعب الفلسطيني من خلال الرفع التام للحصار الذي تفرضه على قطاع غزة.

كما دعا الاجتماع إلى اتخاذ إجراء عاجل للمضي قدماً في إعادة إعمار قطاع غزة على إثر الدمار الهائل الذي خلفه العدوان العسكري الإسرائيلي المستنكر الذي وقع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وفي هذا الصدد، طالب الاجتماع مجدداً باتخاذ تدابير متابعة جدية لضمان المساءلة والعدالة في الجرائم التي اقترفتها السلطة القائمة بالاحتلال في حق المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة.

١٠ - أعرب الاجتماع عن أسفه الشديد وإدانتته القوية للعدوان العسكري الإسرائيلي المشين الذي وقع يوم ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠ في عرض المياه الدولية، على قافلة المساعدات الإنسانية المتجهة نحو غزة، "أسطول الحرية"، والذي نجم عنه مقتل تسعة مدنيين أبرياء وجرح عدة أشخاص آخرين. وشدد الاجتماع على ضرورة إجراء تحقيق دولي فوري وموثوق ومستقل ومحيد وشفاف في الهجوم الإسرائيلي وفقاً للمعايير الدولية. ورحب الاجتماع في هذا الصدد بتشكيل الأمين العام للأمم المتحدة لجنة تحقيق، كما رحب ببعثة تقصي الحقائق التابعة لمجلس حقوق الإنسان لإثبات الوقائع المتعلقة بهذا الحادث المستنكر وضمان المساءلة.

١١ - دعا الاجتماع المجتمع الدولي، بما فيه اللجنة الرباعية ومجلس الأمن خاصة، إلى تكثيف الجهود على وجه السرعة من أجل دعم وتعزيز استئناف مفاوضات السلام والإسراع باستكمالها بقصد إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وسائر الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وتحقيق تسوية عادلة ودائمة وسلمية للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي برمته وفقاً لأحكام القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨) ومرجعيات مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وخارطة طريق الرباعية ومبادرة السلام العربية، بما يحقق حل الدولتين من أجل السلام، ويمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير مصيره وفي السيادة على دولة فلسطين المستقلة والقادرة على البقاء على أساس حدود ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف، وإيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ (د-٣) الصادر في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨.

١٢ - أدان الاجتماع بقوة سياسة إسرائيل الراضية للاحتلال لقرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١) بشأن الجولان السوري المحتل، وسياساتها الخاصة بضم وبناء مستوطنات استعمارية ومصادرة الأراضي وتحويل مصادر المياه وفرض الجنسية الإسرائيلية على المواطنين السوريين. كما طالب إسرائيل بالانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود الرابع من

حزيران/يونيه ١٩٦٧ وفقاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٧٦) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعية مؤتمر مدريد للسلام ومبادرة السلام العربية) التي اعتمدها القمة العربية في بيروت في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢.

١٣ - أكد الاجتماع مجدداً ضرورة حمل إسرائيل على الامتثال فوراً لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ وتطبيق تلك الأحكام على المعتقلين السوريين في الجولان السوري المحتل. كما طالب الاجتماع إسرائيل بالإفراج عن جميع المعتقلين السوريين من مواطني الجولان السوري المحتل، الذين ظل بعضهم رهن الاعتقال لما يزيد على خمس وعشرين سنة.

١٤ - أدان الاجتماع قرارات الإدارة الأمريكية القاضية بفرض عقوبات اقتصادية انفرادية على سوريا. كما أعرب عن رفضه لما يسمى بقانون محاسبة سوريا وعدّه باطلاً ولاغياً وتجاوزاً فاضحاً لمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وميثاقها وقرارات منظمة المؤتمر الإسلامي، وانحيازاً سافراً لإسرائيل. كما أعرب الاجتماع عن تضامنه مع الجمهورية العربية السورية وعن تقديره لموقف سوريا الداعي إلى تغليب لغة الحوار والدبلوماسية في العلاقات الدولية لحل جميع الخلافات، وطلب من الولايات المتحدة الأمريكية إعادة النظر في موقفها بشأن هذا القانون في أسرع وقت ممكن وإلغاء جميع القرارات الصادرة في هذا الشأن.

١٥ - أكد الاجتماع مجدداً دعمه للبنان في استكمال تحرير جميع أراضيه، وشدد على ضرورة انسحاب إسرائيل من مزارع شبعا ومن كفر شوية ومن الجزء اللبناني من قرية الغجر. ودعا إلى تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذاً صارماً وكاملاً، وأدان بشدة الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة لسيادة لبنان براً وبحراً وجواً، بما في ذلك شبكات الجواسيس المزروعة في لبنان. وشدد الاجتماع على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم ورفض أي شكل من أشكال إعادة التوطين. وثمن الدور الهام الذي يؤديه الرئيس ميشال سليمان في رئاسة جلسات الحوار الوطني، وأحاط علماً بالعمل الذي تقوم به المحكمة الخاصة بلبنان، ورحب بالجهود المبذولة لاكتشاف حقيقة اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري ورفاقه لتحقيق العدالة وإقامة السلم والأمن في لبنان، بعيداً عن كل تسييس.

١٦ - أكد الاجتماع مجدداً ضرورة تحقيق تسوية سلمية ومتفاوض بشأنها لجميع الصراعات في العالم الإسلامي. وفي هذا الصدد، شدد الاجتماع على ضرورة مواصلة فريق الخبراء الحكوميين تقديم المقترحات بشأن مستقبل دور منظمة المؤتمر الإسلامي في مجال حفظ الأمن والسلم وتسوية الصراعات ابتغاء تقديم المزيد من التوصيات، ولا سيما فيما يتصل ببناء قدرات الدول الأعضاء والأمانة العامة. كما دعا إلى تكثيف استخدام مساعي الأمين العام

الحميدة في مجال الدبلوماسية الاستباقية، ولا سيما من خلال الوساطة وتعيين مبعوثين رفيعي المستوى إذا لزم الأمر، بالتشاور مع الدول الأعضاء بشأن حالات النزاع ووفقاً لأحكام الميثاق.

١٧ - حث الاجتماع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم القوي والمساعدة لشعب أفغانستان وحكومتها لمكافحة الإرهاب والتصدي لمشكلة المخدرات وتحقيق الأمن والاستقرار وكذلك التنمية الشاملة والمستدامة، ورحب في هذا الصدد بنتائج مؤتمر كابل الدولي الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠١٠ وجدد فيه المجتمع الدولي التزامه بتحقيق الأمن والرفاهية والديمقراطية في أفغانستان ودعم انتقال زمام الأمور إلى الأفغان من خلال بناء قدرات قوات الأمن الوطني الأفغانية وتعزيز البنية التحتية الاقتصادية للبلد. وأكد الاجتماع أهمية إشراك منظمة المؤتمر الإسلامي إشراكاً فاعلاً في ما يبذل من جهود لتعزيز السلم والتنمية وضمان الأمن والاستقرار في أفغانستان، ورحب بقرار تعيين ممثل دائم خاص لمنظمة المؤتمر الإسلامي معني بأفغانستان. ورحب الاجتماع بالانتخابات البرلمانية التي أجريت في أفغانستان في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وأعرب عن أمله في أن تساهم في تعزيز الاستقرار في هذا البلد.

١٨ - رحب الاجتماع بالانتخابات البرلمانية التي جرت في جمهورية العراق في ٧ آذار/مارس ٢٠١٠، وشدد على الحاجة الملحة إلى تشكيل حكومة جامعة على أساس توافقي واسع يعكس التوازن الذي برز في الانتخابات. وطلب الاجتماع من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي متابعة تنفيذ القرار POL.37/1 بشأن الوضع في العراق الذي اعتمده مجلس وزراء الخارجية في دورته السابعة والثلاثين في دوشنبه بجمهورية طاجيكستان في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠.

١٩ - أدان الاجتماع انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق وقتل العراقيين والكويتيين ورعايا بلدان أخرى على يد النظام العراقي السابق في انتهاك للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، ورحب بجميع التدابير التي اتخذتها الحكومة العراقية لمحاسبة المجرمين.

٢٠ - أدان الاجتماع استمرار الأعمال الإرهابية وأعمال العنف في الصومال. كما أدان أعمال القرصنة قبالة السواحل الصومالية، مجدداً دعمه الكامل للحكومة الاتحادية الانتقالية باعتبارها الحكومة الوحيدة المعترف بها دولياً في الصومال. ورحب بقرار فتح مكتب منظمة المؤتمر الإسلامي للتنسيق في مقديشو على أساس التبرعات الطوعية، وناشد الدول الأعضاء والمجتمع الدولي تكثيف المساعدة للصومال، ولا سيما في المجال الأمني والإنساني، وفقاً لنتائج

المؤتمر الدولي الأخير المعني بالصومال الذي عقد في استنبول في شهر أيار/مايو ٢٠١٠ بغية بناء قدرات الحكومة الاتحادية الانتقالية.

٢١ - أعرب الاجتماع عن تضامنه التام مع السودان بقيادة فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير، وجدد دعمه الثابت لشتى المساعي الرامية إلى تحقيق مصالحة وطنية حقيقية وسلام دائم واستقرار في إطار بلد ذي سيادة وموحد. وجدد الاجتماع تأكيد موقف المنظمة المبدئي من إدانة المحكمة الجنائية الدولية للرئيس السوداني، محذرا من انعكاساتها على العملية الجارية حاليا في الدوحة من أجل إحلال السلام في دارفور. ورحب الاجتماع بنتائج مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي للمانحين من أجل إعادة الإعمار والتنمية في دارفور، الذي عقد في القاهرة بجمهورية مصر العربية في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٠ برئاسة كل من جمهورية مصر العربية والجمهورية التركية، وحث الدول الأعضاء على المساهمة بسخاء أيضا في مؤتمر المانحين المقبل من أجل تنمية شرق السودان، والذي ستستضيفه دولة الكويت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٢٢ - أدان الاجتماع عدوان أرمينيا على أذربيجان ودعا إلى تسوية الصراع على أساس احترام سلامة أراضي جمهورية أذربيجان وحرمة حدودها المعترف بها دوليا. كما أعرب الاجتماع عن قلقه البالغ من التغييرات السكانية المفروضة، والتدخل في حقوق الملكية، وعدم توفير الحماية الكافية للتراث الثقافي والأماكن المقدسة في منطقة ناغورنو كاراباخ وسائر الأراضي الأذربيجانية المحتلة. وأكد مجددا في هذا الصدد دعمه المبدئي لجهود أذربيجان، بما فيها الجهود المبذولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بهدف ضمان احترام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأراضي الأذربيجانية المحتلة.

٢٣ - أكد الاجتماع مجددا دعمه المبدئي لشعب جامو وكشمير من أجل إحقاق حقه المشروع في تقرير مصيره وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتطلعات الشعب الكشميري. وشدد على ضرورة احترام حقوق الإنسان احتراماً تاماً وعلى أهمية اتخاذ جميع التدابير المطلوبة لإغاثة أهل كشمير ودعمهم. كما طلب من الهند السماح لهيئات حقوق الإنسان الدولية وللمنظمات الإنسانية بزيارة جامو وكشمير.

٢٤ - أعرب الاجتماع عن قلقه من استخدام قوات الأمن الهندية القوة مؤخرا بشكل متواصل وغير تمييزي وارتكابها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في كشمير التي تحتلها الهند، مما أدى إلى مقتل العشرات من المدنيين الأبرياء العزل، وجرح مئات آخرين، من بينهم نساء وأطفال وشيوخ.

٢٥ - أثنى الاجتماع على جهود باكستان واستعدادها للانخراط مع الهند في السعي إلى تسوية جميع المسائل المعلقة، بما في ذلك نزاع جامو وكشمير، وحث المجتمع الدولي على النهوض بدوره في وضع هذا النزاع الذي طال أمده على جدول أعمال الأمم المتحدة من أجل تحسين العلاقات بين باكستان والهند إجمالاً، وتعزيز السلم والاستقرار على المستوى الإقليمي.

٢٦ - دعا الاجتماع الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى متابعة الوضع في البوسنة والهرسك عن كثب تنفيذاً للقرار الصادر عن مجلس وزراء الخارجية في دورته السابعة والثلاثين التي عقدت في دوشنبه. كما دعا الاجتماع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات المالية التابعة للمنظمة إلى المساهمة بسخاء في الصندوق الاستثماري لمنظمة المؤتمر الإسلامي من أجل عودة النازحين في البوسنة والهرسك، وذلك حتى يتمكن الصندوق من مواصلة أعمال الإعمار والتنمية التي يقوم بها في البوسنة والهرسك. وحث الاجتماع جميع الأطراف في البوسنة والهرسك على التزام الهدوء وضبط النفس قبل موعد الانتخابات العامة المزمع عقدها في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وأعرب عن أمله وتوقعه أن تتم الانتخابات المقبلة في جو من الانضباط والسلام. بما يهيئ مناخاً أفضل للتعاون والتقدم.

٢٧ - أعرب الاجتماع عن دعمه الكامل والمستمر لوحدة الجمهورية اليمنية واستقرارها وأمنها، واستنكر جميع المحاولات الرامية إلى الإخلال باستقرارها ووحدتها وأمنها.

٢٨ - حث الاجتماع الدول الأعضاء على دعم اتحاد جزر القمر من خلال الوفاء بتعهداتها في مؤتمر الدوحة ومد اتحاد جزر القمر بالموارد اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٢٩ - أكد الاجتماع مجدداً السيادة الثابتة لاتحاد جزر القمر على جزيرة مايوت. وأدان في هذا الصدد الاستفتاء الذي نظمتة الحكومة الفرنسية في جزيرة مايوت القمرية في التاسع والعشرين من آذار/مارس ٢٠٠٩، وعدة لاغيا وباطلاً، إذ شكل انتهاكاً لسيادة دولة جزر القمر ووحدة أراضيها وخرقاً صارخاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٣٠ - حث الاجتماع الدول الأعضاء على تقديم الدعم المالي والمادي واللوجستي لكوت ديفوار لتنظيم الانتخابات العامة في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. كما دعا الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات المالية الإسلامية والجهات المانحة إلى تقديم المساعدة من أجل إعادة إعمار كوت ديفوار وإعادة تأهيل اقتصادها.

٣١ - أعرب الاجتماع عن دعمه للعملية الديمقراطية الجارية في جمهورية غينيا ودعا الدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم مساعداتها إلى هذا البلد لتحقيق التنمية المستدامة.

٣٢ - أكد الاجتماع مجددا تضامنه الكامل مع جمهورية جيبوتي في نزاعها الحدودي مع إريتريا. ورحب الاجتماع بجهود الوساطة التي يقوم بها أمير قطر لتسوية النزاع الحدودي بين جيبوتي وإريتريا والتي أثمرت مذكرة تفاهم، ودعا الطرفين إلى الانخراط التام في عملية الوساطة بنية حسنة، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، والوفاء التام بالتزاماتهما، والتقييد الكامل بأحكام بيانات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وقراراته ذات الصلة.

٣٣ - وإذ أعرب الاجتماع عن تقديره للجهود الموصولة التي يبذلها الجانب القبرصي التركي للوصول إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة في قبرص قبل نهاية عام ٢٠١٠ على نحو ما حدده الأمين العام للأمم المتحدة، حث الدول الأعضاء على دعم جهود التسوية وتعزيز التضامن الفاعل مع دولة قبرص التركية وذلك من خلال توثيق الصلات بهم وتعزيز وتوسيع العلاقات معهم، بغية مساعدتهم ماديا وسياسيا للتغلب على العزلة اللاإنسانية المفروضة عليهم.

٣٤ - أحاط الاجتماع علما بالتقدم المتواصل نحو تعزيز الديمقراطية إجمالا في كوسوفو. وأعرب عن الاهتمام المستمر لمنظمة المؤتمر الإسلامي بالمسألة وتضامنها مع شعب كوسوفو. وإذ أكد الاجتماع أهمية الاستقرار في منطقة البلقان بأكملها، أحاط علما بفحوى الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ بأن إعلان استقلال كوسوفو لا يُعد انتهاكا للقانون الدولي. كما رحب بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٩٨/٦٤ الذي اعتمد بتوافق الآراء، وأعرب عن دعمه الكامل لعملية الحوار بقصد تحسين ظروف عيش الشعب والتعاون بين الأطراف.

٣٥ - أدان الاجتماع بشدة الإرهاب بجميع أشكاله وتجلياته، بصرف النظر عن مرتكبيه أو المكان الذي يرتكب فيه، وأكد مجددا التزامه بتعزيز التعاون المشترك في مجال مكافحة الإرهاب من خلال جملة أمور منها وضع تعريف ملائم للإرهاب بالتوافق في الآراء، وتبادل المعلومات، وبناء القدرات ومعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب من قبيل الصراعات الممتدة والقمع المتواصل للشعوب وتهميشها وحرمان الشعوب من حقها في تقرير المصير في حالات الاحتلال الأجنبي.

٣٦ - أعرب الاجتماع عن إدانته ورفضه لجميع محاولات ربط الإسلام أو أي بلد إسلامي أو أي عرق أو دين أو ثقافة أو قومية بالإرهاب.

٣٧ - أحاط الاجتماع علماً باعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب عام ٢٠٠٦، مؤكداً من جديد أنها وثيقة حيّة ينبغي تحديثها. وطلب أن تأخذ آلية الاستعراض المقبل للاستراتيجية بعين الاعتبار الأسباب الجذرية للإرهاب وأن تميز بين الإرهاب وكفاح الشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي أو السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية في سبيل حقها في تقرير المصير. وأقر الاجتماع بأن الأسباب الجذرية للإرهاب هي الاحتلال الأجنبي وإرهاب الدولة والظلم السياسي والاقتصادي وحرمان الشعوب من حقها في تقرير مصيرها معترفاً بأن السبيل الأفضل لمعالجة المسائل الخلافية المتعلقة بالاستراتيجية يكمن في اعتماد نهج محدد زمنياً يرسم الأهداف على المدى القريب والمتوسط والبعيد لتنفيذها.

٣٨ - أكد الاجتماع مجدداً أن كفاح الشعوب الرازحة تحت نير الاحتلال الأجنبي والاستعمار في سبيل ممارسة حقها في تقرير مصيرها ونيل حريتها الوطنية لا يعد بأي حال من الأحوال عملاً إرهابياً.

٣٩ - اعتبر الاجتماع أن تمويل الإرهاب مسألة تثير قلقاً بالغاً لدى المجتمع الدولي، وأقر بأن دفع الفديات للجماعات الإرهابية يعد مصدراً من أهم مصادر تمويل الإرهاب. وحث الدول الأعضاء على التعاون على حظر دفع الفدية التي تطالب بها الجماعات الإرهابية.

٤٠ - أعرب الاجتماع عن ترحيبه وتقديره لمبادرة تونس الداعية إلى عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لإعداد مدونة سلوك لمكافحة الإرهاب.

٤١ - أشار الاجتماع إلى عقد اجتماع رفيع المستوى عن "تفعيل عمل المؤتمر المعني بترع السلاح والدفع قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف" في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في نيويورك، فدعا إلى تحديد العزم على تحقيق الأهداف المترابطة لنزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي في جميع جوانبه بصورة متوازنة.

٤٢ - أعرب الاجتماع عن اعتقاده بأن جهود نزع السلاح ينبغي أن تعزز بصورة متكافئة ومتوازنة ضماناً لحق كل دولة في الأمن وحتى لا تكون لأية دولة أو مجموعة من الدول امتيازات على دول أخرى في أية مرحلة من المراحل. وينبغي أن يكون الهدف في كل مرحلة هو تحقيق أمن غير منقوص في أدنى مستوى ممكن من التسلح والقوات العسكرية.

٤٣ - في هذا الصدد، دعا الاجتماع إلى التعجيل بعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بترع السلاح، مشدداً على ضرورة تعزيز الدبلوماسية المتعددة الأطراف في معالجة مشاكل نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. وفي هذا الصدد، أكد الاجتماع أن المؤسسات التي أنشئت استناداً إلى معاهدات متعددة الأطراف برعاية

الأمم المتحدة، هي الأجهزة الشرعية الوحيدة المخول لها التحقق من انسجام المسائل المذكورة مع الأحكام الدولية ذات الصلة.

٤٤ - وإذ أحاط الاجتماع علما بـ "نتائج وتوصيات مؤتمر استعراض معاهدة منع الانتشار النووي لعام ٢٠١٠ الخاصة بأعمال المتابعة" بشأن الشرق الأوسط، حث جميع الأطراف المعنية بصورة مباشرة على اتخاذ الخطوات العملية والعاجلة المطلوبة لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفقا للقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة في هذا الشأن، وحذر من العواقب الوخيمة لمواصلة إسرائيل رفضها الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي وإخضاع جميع مرافقها النووية بسرعة لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٤٥ - رحب الاجتماع، مع التقدير، بالإعلان المشترك الذي أصدره في طهران في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٠ وزراء خارجية كل من جمهورية إيران الإسلامية وتركيا والبرازيل بشأن تبادل الوقود النووي. ووجه نداءً قويا إلى المجتمع الدولي لدعم الإعلان المشترك واغتنام المناخ الإيجابي الذي أعقب صدوره من أجل الوصول مستقبلا إلى اتفاقات شاملة بشأن جميع جوانب المسألة.

٤٦ - أعرب الاجتماع عن قلقه البالغ من استمرار فرض بعض القوى عقوبات اقتصادية باعتبارها أدوات للضغط السياسي والاقتصادي على بعض الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ابتغاء حرمانها من ممارسة حقها في اختيار أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحرية. وأكد مجددا أن التدابير الاقتصادية والمالية لا ينبغي أن تستخدم باعتبارها أدوات للضغط السياسي، وأن الناس لا ينبغي أن يجرموا في أي حال من الأحوال من وسائل عيشهم وأسباب تنميتهم. ودعا مجموعتي منظمة المؤتمر الإسلامي في كل من نيويورك وجنيف إلى التنسيق وطرح المسألة في إطار بنود جدول الأعمال والقرارات المناسبة من أجل تسليط الضوء على أثرها السلبي على الدول الأعضاء.

٤٧ - حث الاجتماع الدول الأعضاء على تنفيذ القرار رقم POL-37/41 بشأن التنسيق بين الدول الأعضاء ونمط اقتراعها في الأمم المتحدة وفي غيرها من المحافل الدولية والمتعددة الأطراف.

٤٨ - استعرض الاجتماع الأنشطة الحالية لمنظمة المؤتمر الإسلامي من أجل التصدي لتحديات التنمية في البلدان الأعضاء، بما في ذلك تنفيذ نظام الأفضلية التجارية لمنظمة المؤتمر الإسلامي وإنشاء العديد من الصناديق التي تهدف إلى التخفيف من وطأة الفقر. وأشاد الاجتماع بالشراكة القائمة بين منظمة المؤتمر الإسلامي ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة،

ولا سيما الفرقة العاملة المشتركة بين اللجنة الدائمة في منظمة المؤتمر الإسلامي للتعاون التجاري والاقتصادي (الكومسيك) ومنظمة الأغذية والزراعة (COMCEC-FAO Task Force) المعنية بالأمن الغذائي والتنمية الزراعية، ونحو ذلك من الجهود التي تستهدف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن ثم دعا الاجتماع إلى تقديم الدعم من الشركاء الدوليين والجهات المعنية الأخرى من أجل تعزيز برامج التنمية في مجالات النقل والسياحة والتنمية الصناعية والزراعة والطاقة. ورحب الاجتماع بالتركيز الحالي على تعزيز دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية في تحقيق الأهداف الاقتصادية لبرنامج العمل لعشر سنوات.

٤٩ - ذكّر الاجتماع بالوثائق الختامية التي صدرت عن المرحلة الثانية من المؤتمر العالمي لمجتمع المعلومات الذي عقد في تونس عام ٢٠٠٥ وأكد مجددا أهمية تنفيذها ومتابعتها بقصد ردم الفجوة الرقمية بين البلدان النامية والبلدان الصناعية.

٥٠ - أشاد الاجتماع بجهود جمهورية طاجيكستان في دعم عملية تنفيذ العقد الدولي للعمل "الماء من أجل الحياة" ٢٠٠٥-٢٠١٥، ورحب بمبادرة جمهورية طاجيكستان الخاصة بإعلان سنة ٢٠١٢ سنة دولية لدبلوماسية الماء، وذلك للقيام بالمزيد من الجهود المنسقة بشأن الاستخدام المستدام والإدارة المتكاملة للموارد المائية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

٥١ - وإذ أقر الاجتماع بأن معالجة الأسباب الجذرية للفوارق الاجتماعية والاقتصادية القائمة والمتزايدة يظل تحديا كبيرا لمستقبل أكثر أمنا وازدهارا واستدامة، أكد مجددا الحاجة إلى إقامة نظام إنساني عالمي جديد يرمي إلى القضاء على الفوارق وانعدام التكافؤ بين الأغنياء والفقراء بين البلدان وداخلها. وفي هذا الصدد، تطلع الاجتماع إلى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المستند إلى قرار الجمعية العامة ٦٢/٢١٣ الذي يقيم آثار انعدام التكافؤ على التنمية خلال الدورة الخامسة والستين للأمم المتحدة.

٥٢ - اعتبارا لأهمية الحوار بين الحضارات وتعزيز العلاقات بين العالم الإسلامي والثقافات والحضارات الأخرى، أكد الاجتماع الالتزام بمواصلة جهود التواصل مع الغرب لإبراز الوجه الحقيقي للإسلام. وأشاد الاجتماع بالدور الفاعل للأمين العام في تعزيز التعاون بين منظمة المؤتمر الإسلامي وتحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة. وحث الأمين العام على العمل على نحو وثيق مع الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة والممثل السامي لتحالف الحضارات من أجل إنجاح التحالف، ودعا الدول الأعضاء إلى مواصلة دعمها القوي للتحالف وتعزيزه.

٥٣ - أشاد الاجتماع بجهود كل من الأمم المتحدة واليونسكو والإيسيسكو والدول الأعضاء في ما تنفذه من أنشطة في إطار السنة الدولية للتقارب بين الثقافات (٢٠١٠)، والتي أعلنتها الأمم المتحدة بناء على مبادرة من جمهورية كازاخستان.

٥٤ - أكد الاجتماع مجددا ضرورة التصدي للتطرف الديني والطائفي والامتناع عن تكفير المذاهب الإسلامية، وتعزيز الحوار فيما بينها، وتمتين التوازن والوسطية والتسامح، وضمان الالتزام بالمنهج الرئيسي للفتوى الذي لا يسمح بموجهة بالإفتاء إلا لمن تخول لهم مذاهبهم ذلك. ورحب الاجتماع أيضا بالجهود الجارية في هذا الصدد، بما فيها رسالة عمّان. والمؤتمر الإسلامي الدولي الذي عقد في عمّان في أواخر تموز/يوليه ٢٠٠٥.

٥٥ - أكد الاجتماع أن حقوق الإنسان جميعها كونية وغير قابلة للتجزئة ومتربطة بطبيعتها، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية الخصوصيات الوطنية والإقليمية، وشتى الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية. وشدد الاجتماع على أن على المجتمع الدولي أن يعالج جميع المسائل المتصلة بحقوق الإنسان بصورة موضوعية ومحيدة وغير انتقائية. ودعا الاجتماع إلى ضرورة النظر إلى جميع حقوق الإنسان في مفهومها الشامل وبجميع أبعادها المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في إطار التعاون والتضامن الدوليين وفي إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان وصكوك حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة.

٥٦ - أعرب الاجتماع عن معارضته للممارسة المتمثلة في تقديم قرارات بشأن أوضاع حقوق الإنسان في بلدان بعينها تستهدف البلدان النامية والدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بصورة انتقائية. وأكد مجددا أن هذه الممارسة تعد أحد الأسباب الرئيسية التي تحول عمل هيئات حقوق الإنسان إلى عمل سياسي بحت بدلا من أن يساهم في النهوض بقضية حقوق الإنسان.

٥٧ - وإذ استذكر الاجتماع اعتماد القرار POL-35/33 الذي أكدته مجددا القرار رقم POL-37/37 الصادر عن مجلس وزراء الخارجية في دورته السابعة والثلاثين التي عقدت في دوشنبه، رحب بالاحتفال في الخامس من آب/أغسطس من كل سنة بـ "اليوم الإسلامي لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية"، والذي يصادف اعتماد إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام. وطلب من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والأمانة العامة تخليد هذا اليوم المجيد الذي يجب أن يكون مناسبة لاتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز حقوق الإنسان والارتقاء بها إلى درجة أعلى من الحوار والتعاون والتوعية وفقا لتعاليم الإسلام وقيمه. وشدد الاجتماع على أن العالم الإسلامي سيسعى إلى تحقيق هذه الرؤية من خلال العمل الفعال والشامل انسجاما مع قيمه ومبادئه المقدسة.

٥٨ - أدان الاجتماع تنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا (كراهية الإسلام) والإساءة الممنهجة للإسلام والتمييز ضد المسلمين، بما في ذلك تدابير من قبيل حظر بناء المآذن، وسائر التدابير التمييزية التي تخرض على الكراهية الدينية. ودعا الاجتماع المجتمع الدولي إلى بذل الجهود لمنع التحريض على الكراهية والتمييز ضد المسلمين واتخاذ تدابير فعالة لمناهضة تشويه صورة الأديان والتنميط السلبي للأشخاص على أساس ديني أو عرقي. وطلب الاجتماع من الأمين العام مواصلة مبادرات منظمة المؤتمر الإسلامي الرامية إلى التصدي بفعالية للإسلاموفوبيا من خلال النقاش والحوار في مختلف المحافل الدولية، ودعا إلى زيادة الوعي العالمي بشأن الآثار الخطيرة لتصاعد ظاهرة الإسلاموفوبيا على السلم والأمن العالميين، ودعا المجتمع الدولي إلى إظهار إرادته السياسية الجماعية لمعالجة هذه المسألة على وجه الاستعجال.

٥٩ - أعرب الاجتماع عن تقديره للموقف الإيجابي الذي اتخذته الحكومة الفيدرالية الأمريكية ومدينة نيويورك من بناء مركز إسلامي في منهاتن. كما أقر الاجتماع بالجهود الكبيرة الذي بذلته منظمات دينية أخرى في التصدي بقوة للعمل المشين المتمثل في إحراق القرآن الكريم.

٦٠ - أعرب الاجتماع عن ارتياحه للتدابير التي يقوم بها في الوقت المناسب مرصد الأمانة العامة والأمين العام شخصيا في رصد أحداث الإسلاموفوبيا ومواجهتها. وأشاد بتقديم المرصد التقرير السنوي عن الإسلاموفوبيا.

٦١ - أولى الاجتماع أهمية بالغة لتعزيز الحق في حرية التعبير وحمايته كما هو منصوص عليه في صكوك القانون الدولي لحقوق الإنسان. وذكر بأن القانون الدولي لحقوق الإنسان ينص على أن ممارسة الحق في حرية التعبير ينطوي على واجبات ومسؤوليات خاصة، ويمكن، بالتالي، أن يخضع لقيود محددة ينص عليها القانون، وتكون ضرورية لاحترام حقوق الآخرين وسمعتهم، ولحماية الأمن الوطني والنظام العام، أو الصحة العامة أو الأخلاق. كما شدد الاجتماع على ضرورة منع إساءة استخدام حرية التعبير وحرية الصحافة للإساءة للإسلام والأديان السماوية الأخرى، وعلى ضرورة ضمان ممارسة الحق في حرية التعبير من قبل الجميع، وخاصة وسائل الإعلام، بمسؤولية ووفقا للقانون.

٦٢ - رحب الاجتماع باعتماد استراتيجية منظمة المؤتمر الإسلامي الرامية إلى توسيع نطاق التأييد لقرارها بشأن "مناهضة تشويه صورة الأديان"، وذلك في الدورة السابعة والثلاثين لمجلس وزراء خارجية المنظمة التي عقدت في دوشنبه، وأعرب عن ارتياحه لاستمرار الجهود التي تبذلها مجموعتنا منظمة المؤتمر الإسلامي في جنيف ونيويورك من أجل التوصل إلى إجماع حول هذا القرار. وأكد الاجتماع في هذا الصدد أهمية التنسيق الفعال بين المجموعتين.

ورحب كذلك بقرار مجموعة المنظمة في جنيف القاضي بتضمين القرار خطة عمل تفصيلية لمناهضة تشويه صورة الأديان مع المراعاة التامة لمصالح المنظمة الرئيسية.

٦٣ - أشاد الاجتماع بأخذ الأمين العام زمام المبادرة لعقد جلسة شحذ الأفكار التي امتدت ليومين وضمت مجموعة من الشخصيات البارزة لمناقشة القرار الذي رعته منظمة المؤتمر الإسلامي حول "مناهضة تشويه صورة الأديان" في مقر مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية في استنبول يومي ٤ و ٥ تموز/يوليه ٢٠١٠، والتي درست مختلف جوانب القرار بغية توسيع نطاق تأييده. وأكد الاجتماع الضرورة الملحة لتعزيز التنسيق بشأن الإجراءات وكذلك المحتوى الجوهرى للقرار، لا سيما بين الأمانة العامة ومجموعتي منظمة المؤتمر الإسلامي في نيويورك و جنيف.

٦٤ - شدد الاجتماع على الأهمية القصوى لروح التضامن والوحدة والعمل المشترك التي يجب أن تبديها الدول الأعضاء في المنظمة تجاه القضايا ذات الأهمية الحيوية للمنظمة، وأكد الاجتماع مجددا في هذا الصدد أن الدول الأعضاء عليها أن تصوت بوصفها كتلة واحدة لصالح قرار "مناهضة تشويه صورة الأديان"، وذلك في مجلس حقوق الإنسان وفي اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

٦٥ - أشار الاجتماع، في هذا السياق، إلى أن عمل المجموعة جدير بالإشادة على وجه الخصوص فيما يتعلق ببذلها جهودا جماعية ومكثفة لتمكين الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان من اتخاذ تدابير عملية لاحترام حقوق الإنسان وحمايتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل والأجزاء المحتلة من لبنان؛ وتمكينهما كذلك من أن يضعوا في مقدمة جدول أعمالهما الدائم مسألتين لهما أهمية حاسمة للمنظمة، وهما تحديد الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري المحتل والأجزاء المحتلة من الأراضي اللبنانية، والتحريض على الكراهية العرقية والدينية، وبصورة خاصة مظهرها المعاصر وهو تشويه صورة الأديان. وقد عملت المجموعة كذلك بتفان لتعزيز مبادئ الإسلام السامية المتمثلة في احترام الجميع والتسامح معهم، بوصف ذلك من المكونات الرئيسية لأي مجتمع تعددي يراعي حقوق الإنسان.

٦٦ - رحب الاجتماع باعتماد القرار رقم ٣٧/٢ - ت في الدورة السابعة والثلاثين لمجلس وزراء خارجية المنظمة المتعلق باعتماد النظام الأساسي لمنظمة تنمية المرأة، ومقرها القاهرة، وحث الدول الأعضاء على تسريع إجراءات التصديق على هذا النظام.

٦٧ - أشاد الاجتماع بالأمانة العامة للمنظمة لإنشائها إدارة شؤون الأسرة تنفيذًا لبرنامج العمل لعشر سنوات.

٦٨ - أعرب الاجتماع عن شكره لفخامة الرئيس زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية، على مبادرته التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ والمتعلقة بإعلان سنة ٢٠١٠ سنة دولية للشباب، وعقد مؤتمر عالمي للشباب برعاية الأمم المتحدة. ودعا الاجتماع الدول الأعضاء في المنظمة إلى المشاركة الفعالة في جميع أنشطة السنة الدولية للشباب وفي مؤتمر الأمم المتحدة للشباب.

٦٩ - أشاد الاجتماع بالجهود التي يبذلها الأمين العام في دعم قضايا المجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وحثه على مواصلة هذه الجهود في هذا الصدد وفي تنفيذ قرارات مؤتمرات قمة المنظمة وقرارات مجلس وزراء الخارجية الصادرة في هذا الشأن في إطار المبدأ الثابت الخاص باحترام سيادة الدول التي تنتمي إليها هذه المجتمعات ووحدة أراضيها، وفقا للقانون الدولي والاتفاقات الدولية بشكل عام.

٧٠ - دعا الاجتماع الدول الأعضاء إلى المتابعة الحثيثة للمشكلة التي تواجه المجتمع المسلم في بلغاريا فيما يتصل بمصادرة حقه في انتخاب زعيمه الديني. حيث أكد الاجتماع بشدة إن تنصيب نديم جينيسيف رئيسا للمجلس الإسلامي الأعلى خلافا لرغبة المجتمع المسلم، هو أمر مرفوض وانتهاك مباشر لحقوق الأقلية.

٧١ - أعرب الاجتماع عن كامل تضامنه مع المسلمين في اليونان بشكل عام، والجماعة التركية المسلمة في تراقيا الغربية بشكل خاص، والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من العالم الإسلامي، والتي تحدد حقوقها وحرياتها الأساسية وتحميها معاهدات ومواثيق ثنائية ومتعددة الأطراف اليونان طرف فيها. ودعا الاجتماع اليونان إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لاحترام حقوق الجماعة التركية المسلمة وهويتها.

٧٢ - أشاد الاجتماع بالشراكة بين منظمة المؤتمر الإسلامي والمبادرة العالمية للقضاء على شلل الأطفال، ودعا إلى تعزيز القوانين التي تنشد المحافظة على حقوق الأطفال في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة العقلية والبدنية. كذلك ناشد الاجتماع الدول الأعضاء تنسيق سياستها ومواقفها البيئية في المحافل الدولية درءا لأية آثار سلبية لمثل هذه السياسات على تنميتها الاقتصادية.

٧٣ - أشاد الاجتماع بالجهود التي تبذلها إدارة الشؤون الإنسانية من أجل تخفيف معاناة المحتاجين في بعض الدول الأعضاء في المنظمة ممن تضرروا من كوارث طبيعية ونكبات، وهو ما يبين بوضوح روح التضامن والأخوة لدى الأمة الإسلامية. ودعا الاجتماع الأمانة العامة لمواصلة أعمالها الإنسانية بالتنسيق مع الدول الأعضاء وإعارة مزيد من الاهتمام لمساعدة السكان المتضررين من خلال تعزيز علاقات الشراكة مع أجهزة الأمم المتحدة المعنية

ووكالاتها والمنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى الدول الأعضاء، العاملة في المجال الإنساني.

٧٤ - أعرب الاجتماع عن تعاطفه البالغ مع جمهورية باكستان الإسلامية إزاء كارثة الفيضانات التي اجتاحت البلاد وناشد الدول الأعضاء في المنظمة المساهمة العاجلة بسخاء في مساعي تخفيف مخنة ضحايا الفيضانات في البلاد.

٧٥ - دعا الاجتماع الأمين العام للمنظمة إلى القيام، بالتنسيق مع الدول الأعضاء، بالخطوات اللازمة لإنشاء صندوق منظمة المؤتمر الإسلامي للاستجابة في حالات الطوارئ في الدول الأعضاء، وكذلك لجنة لتنسيق الاستجابة السريعة للتعامل مع مثل هذه الكوارث. ودعا الاجتماع الدول الأعضاء إلى تقديم مساهماتها الطوعية في هذا الصندوق.

٧٦ - أعرب الاجتماع عن تقديره لجميع الجهود المبذولة من أجل التسريع بإنشاء الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان.

٧٧ - أكد الاجتماع ضرورة إعداد صك دولي في الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان، يكون ملزماً قانونياً، لتعزيز احترام جميع الأديان والقيم الثقافية ومنع التعصب والتمييز والتحريض على كراهية أية مجموعة أو أتباع أي دين.

٧٨ - أعرب الاجتماع عن عرفانه للأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي لما قامت به الأمانة العامة من عمل لإعداد مشروع النظام الداخلي لمنح صفة المراقب للدول وفقاً لميثاق المنظمة وحث فريق الخبراء الحكوميين الدوليين على التعجيل باستكمالها.

٧٩ - أعرب الاجتماع عن تقديره وارتياحه الكامل للجهود الجماعية المشكورة التي قامت بها مجموعتا المنظمة في نيويورك وجنيف من أجل تنسيق مواقف الدول الأعضاء في المنظمة ومواءمتها، وفقاً لميثاق المنظمة وقرارات مؤتمرات القمة والمؤتمرات الوزارية، وبذل جهود جماعية ومكثفة لمتابعة مجلس حقوق الإنسان للإعلان عن موقفه بطريقة موضوعية وواضحة بشأن جميع قضايا حقوق الإنسان.

٨٠ - جدد الاجتماع تأكيد الموقف المبدئي للمنظمة أنه في حالة وجود أي مرشحين من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لمنصب كبيرة في الأمم المتحدة أو لعضوية الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وسائر الأجهزة الأخرى، بما فيها مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات المتفرعة عن الجمعية العامة، فسوف تدعمهم المنظمة، وحث الاجتماع الدول الأعضاء على اتخاذ الترتيبات اللازمة من أجل الاتفاق على مرشح واحد في حالة تعدد المرشحين من دول أعضاء في المنظمة لشغل نفس الوظيفة.

٨١ - رحب الاجتماع بافتتاح المبنى الجديد لمكتب منظمة المؤتمر الإسلامي في نيويورك وأعرب عن تقديره لأداء بعثة منظمة المؤتمر الإسلامي المراقبة لدى الأمم المتحدة لمهامها وفقا لقرارات قمة المنظمة ومؤتمراتها الوزارية.

٨٢ - لاحظ الاجتماع بقلق بالغ تواصل الصعوبات التي تواجهها بعثة منظمة المؤتمر الإسلامي المراقبة لدى الأمم المتحدة في نيويورك نظرا لغياب الصفة الدبلوماسية للبعثة. وإدراكا للدور المركزي لبعثة منظمة المؤتمر الإسلامي المراقبة لدى الأمم المتحدة، حث الاجتماع مرة أخرى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، البلد المضيف، على منح الوضع الدبلوماسي الكامل للبعثة. وأعرب الاجتماع عن تقديره للجهود التي بذلها الرئيس الأسبق لمجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي في نيويورك، لقيامه بطرح المسألة باسم اللجنة المكونة على مستوى السفراء في نيويورك، كما طلب من الرئيس الحالي للمجموعة متابعة هذا الموضوع مع حكومة البلد المضيف.

٨٣ - اعتمد الاجتماع التقارير التي صدرت عن:

لجنة منظمة المؤتمر الإسلامي السداسية المعنية بفلسطين (المرفق الأول).

اجتماع فريق اتصال منظمة المؤتمر الإسلامي المعني بجامو وكشمير (المرفق الثاني).

اجتماع فريق اتصال منظمة المؤتمر الإسلامي المعني بالصومال (المرفق الثالث).

اجتماع فريق اتصال منظمة المؤتمر الإسلامي المعني بسيراليون (المرفق الرابع).

اجتماع فريق اتصال منظمة المؤتمر الإسلامي المعني بالعراق (المرفق الخامس).

اجتماع فريق اتصال منظمة المؤتمر الإسلامي المعني بالبوسنة والهرسك (المرفق السادس).